FAKULTI PENGAJIAN ISLAM
كلية الدراسات الإسلامية
Faculty of Islamic Studies

مجلة التراث
AL-TURATH
Journal of al-Quran and al-Sunnah

AL-TURATH: JOURNAL OF AL-QURAN AND AL-SUNNAH

VOLUME 8 ISSUE 1 2023

E-ISSN 0128-0899

INDEXED BY MYJURNAL

HOMEPAGE: https://www.ukm.my/turath/volume-8-no-1-2023/

Copyright Information:

This article is open access and is distributed under the terms of Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Journal QR Code :

Publisher Information:

Research Centre for al-Quran and al-Sunnah
Faculty of Islamic Studies
The National University of Malaysia
43600 UKM Bangi, Selangor Darul Ehsan, Malaysia
Tel: +60 3 8921 4405 | Fax: +60 3 8921 3017
Email: alturathjournal@gmail.com

TURATH Journal of Al-Quran and Al-Sunnah

أستاذ غلام أعظم ومساهمته في إصلاح المجتمع البنغلاديشي

Professor Ghulam Azam and His Contribution to the Reform of Bangladeshi Society

Muhiuddin Khandokar Arif Muhammad
International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC)
International Islamic University Malaysia, Kuala Lumpur. Malaysia
Corresponding author: muhiuddin.arif@live.iium.edu.my

DOI: https://doi.org/10.17576/turath-2023-0801-12

Article history

Received:	Revised:	Accepted:	Published:
20/03/2023	11/06/2023	25/06/2023	30/06/2023

ملخص البحث

تعتبر حركة النهضة الإسلامية أكبر وأنشط حزب سياسي إسلامي في بنغلاديش، وقد نظمها وقادها غلام أعظم حتى وقت قريب جداً، ولأهميتها ودورها المؤثر، يحاول هذا البحث تحليل سياسات الجماعة بالرجوع إلى غلام أعظم، وقراءة سيرته الذاتية، وبيان تأثره بالتعليم الغربي والإسلامي وتأثيرهما على نشاطاته السياسية مع التركيز على بعض أفكاره وإسهاماته، وتحليلها في ضوء الحقائق الاجتماعية والسياسية المعاصرة في بنغلاديش، ثم دراسة وضع الجماعة الإسلامية في سياق الواقع السياسي ببنغلاديش، وقد خلص البحث إلى أن غلام أعظم وحزبه لم يتمكنا من تغيير التصور السلبي العام تجاه الجماعة، وبالتالي توسيع نطاق قبولها بين الجماهير، بل أثارت تعليقات قيادة الجماعة –في بعض الأحيان– مثل قولهم: "لم نرتكب أخطاء في عام 1971م" غضب القوى الوطنية، ووسعت الفجوة بين الجماعة وبين عامة الناس، ويبقى أن نرى كيف يتصدى غلام أعظم وقيادة الجماعة الجديدة لهذه التحديات في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: السيرة، السياسة، الحزب الإسلامي، المساهمات، الإنشاء.

© 2023 All rights reserved

Abstract

The largest and busiest Islamic political organization in Bangladesh is thought to be the Islamic Renaissance Movement. Ghulam Azam orchestrated and oversaw it until recently. This research makes an effort to examine the group's policies by citing Ghulam Azam, reading his history, and demonstrating his influence on both Western and Islamic education as well as their influence on his political actions. Concentrating on some of his concepts and contributions, evaluating them in the context of current social and political conditions in Bangladesh, and then looking at the place of the Islamic community in relation to those conditions. However, the group's leadership occasionally made statements that infuriated the national forces and furthered the gulf between the group and the populace, such as: "We did not make mistakes in 1971 AD." It is unclear how Ghulam Azam and the new group's leadership will handle these issues going forward.

Keywords: Biography, ideology, contributions, formation, and the Islamic Party.

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين وعلى آله أصحابه الذين آمنوا به وعزروه ونصروه والتبع النور الذي أنزل معه، وآلئك هم المفلحون.

وبعد!

منذ أواخر عام 1970م ظهر الإسلام بشكل كبير في السياسة، وعناوين الأخبار في العالم الإسلامي، وبالتالي، فإن بنغلاديش لا تعد استثناء من هذا الأمر باعتبارها ثالث أكبر دولة إسلامية في العالم، فبرز لديها حركة النهضة الإسلامية التي تهدف إلى إنشاء دولة على أساس مبادئ الشريعة، ومع أن هناك عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية التي تفضل تبني المبادئ الإسلامية في المجتمع والنظام السياسي، إلا أن الجماعة الإسلامية بقيادة غلام أعظم –حتى وقت قريب جداً– تعتبر الأكثر أهمية بينهم، بل أكبر وأنشط حزب سياسي قائم على الإسلام في بنغلاديش، فلديها شبكات مؤسسية قوية، ودعم في جميع أنحاء البلاد، مع وجود عدد كبير من الأتباع بين الطلاب والمثقفين، وموظفي الخدمة المدنية، والجيش، وطبقات أخرى من المجتمع، وقد برزت هذه الجماعة كقوة لا يستهان بها في السياسة الوطنية، كما اجتذبت جزءا كبيرا من الأصوات الانتخابية الوطنية والمحلية الأخيرة، واكتسب الجناح الطلابي لها "اتحاد الطلاب الإسلامي ببنغلاديش" (Bangladesh Islami Chhatrashibir) مكانة عالية بين طلاب المدارس التقليدية والمؤسسات الحديثة، ويمكن عزو الكثير من نجاحاتها الحالية إلى شخصية وقيادة غلام أعظم، ولهذا يحاول هذا البحث تحليل سياسة الجماعة من خلال استقراء شخصية قائدها غلام أعظم، والكشف عن أفكاره السياسية، ثم دراسة وضع الجماعة الإسلامية في سياق الوضع السياسي الحالي لبنغلاديش، وبيان ما تعرض له مؤسسها من تعليم غربي وإسلامي، وأثرهما على أنشطته السياسية حيث شارك في حركة اللغة (language movement) عام 1952م، وانتقل لاحقاً إلى دعم الآراء السياسية للمودودي، ثم نركز على بعض أفكاره ومساهماته السياسية، ونحللها في ضوء الحقائق الاجتماعية والسياسية المعاصرة في بنغلاديش (تاج الإسلام هاشمي: 1994م).

استعراض مسيرة حياة الأستاذ غلام أعظم

الولادة

ولد غلام أعظم في يوم 7 نوفمبر 1922م، الموافق 17ربيع الأول 1341هـ بمنزل جده لأمه في قرية لاكسمي بازار، بمحافظة دكا بنغلاديش، وكان جده شاه سيد عبد المنعم زعيماً روحياً، وبيته مركزاً معروفاً للممارسات الروحية، وتعتبر أسرته كريمة مشهورة بالصلاح والتقوى في ذلك الوقت. (د هيو إيفانز 2001م).

حياته التعليمية

بدأ حياته التعليمية في مدرسة بيرجان الابتدائية، وأكمل الإعدادية فيها، ثم رحل إلى مدينة دكا لإكمال الدراسات العليا، والتحق بمدرسة "الحكومة الكلية الإسلامية المتوسطة" وتسمى حالياً: (Kabi Nazrul College) واستطاع اجتياز امتحان شهادة المدرسة الثانوية عام 1937م، وحصل على المركز الثالث عشر في قائمة الجدارة، ثم اجتاز امتحان الكلية من نفس المؤسسة التعليمية عام 1944م وحصل على المركز العاشر، وأنهى البكالوريوس من جامعة دكا في اللغة العربية والإنجليزية والعلوم السياسية عام 1946م، ثم حصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1948م من نفس الجامعة. (د هيو إيفانز 2001م).

حياته العملية والسياسية

أمضى غلام أعظم خمس سنوات (1950م–1955) في ولاية رانجبور، وهي بلدة في شمال بنغلاديش، وكانت وظيفته الأساسية تدريس العلوم السياسية في جامعة كارمايكل (Government university college)، ومع انشغاله بالحياة الجامعية إلا أنه انخرط في الأنشطة الدعوية، ويظهر ذلك في انضمامه لحركة التبليغ، حيث سافر مع أميرها مولانا عبد العزيز إلى أجزاء مختلفة من البلاد بهدف إيصال رسالة الحركة إلى الناس، ثم عمل أميراً لجماعة التبليغ في منطقة رانجبور خلال الفترة 1952م–1954م، وشجعه اهتمامه بالإسلام، وسعيه إلى تطبيق المبادئ الإسلامية على الارتباط مع "مجلس تمدن" (Tamaddun Majlish)، وهي حركة سياسية دينية معاصرة، بل إنه أصبح رئيساً لفرعها في رانجبور حتى عام 1954م. (د هيو إيفانز 2001م).

ومن خلال ارتباطه "بمجلس تمدن" تعرف غلام أعظم على كتابات مولانا المودودي رحمه الله رحمة واسعة، فدفعه اهتمامه به إلى تعلم اللغة الأردية، ما فتح عليه الباب لاحقاً أمام الأدب الإسلامي الضخم المكتوب باللغة الأردية، وبينما كان هناك عدد من الأفراد والمنظمات التي كان لها أثر كبير على تفكيره إلا أن المودودي كان صاحب التأثير الأكبر على شخصيته، وأفكاره وفلسفاته السياسية، فتأثر تأثراً كبيراً بكتابات المودودي، وخاصة كتاباته الأخيرة "النهج العلمي للسياسة" فقرر الانضمام إلى جماعة المودودي الإسلامية الباكستانية في عام 1954م، فأصبح عضواً كامل العضوية في العام الذي يليه أثناء سجنه، ثم تخلى عن منصبه التدريسي من أجل المشاركة

بنشاط أكبر في أنشطة الحزب، وفي غضون عامين تم انتخابه أميناً عاماً للجماعة الإسلامية شرق باكستان. (راضية أختر 1994م).

وفي عام 1964م حظرت حكومة أيوب خان العسكرية "General Ayub Kha" سياسة الجماعة، واعتقل غلام أعظم لمدة ثمانية أشهر دون محاكمة، ثم انتخب أميراً للجماعة في شرق باكستان عام 1969م وظل في نفس المنصب حتى تكوين دولة بنغلاديش عام 1971م ثم خاض انتخابات عام 1970م كمرشح للجماعة، وجاءت النتائج مفاجأة للكثيرين، حيث فازت رابطة عوامي (Awami League) بالأغلبية المطلقة في الجناح الشرقي وذلك بـ 167 من أصل 169 مقعداً في مجلس المحافظة، فقبل غلام أعظم الحكم الشعبي، وهنأ الرابطة على الفوز. (راضية أختر 1994م).

وتعتبر الفترة بين 1971م و1991م فترة صعبة على غلام أعظم حيث كان عليه أن يواجه سلسلة من التجارب المؤلمة فيما يتعلق بجنسيته ومحاكمته أمام "محكمة المواطن" بتهمة ارتكاب جرائم حرب، والعامل الوحيد الأكثر أهمية والذي جعله والجماعة في موضع جدل هو دورهما في تحرير بنغلاديش عام 1971م، فقد كانت الجماعة متعاطفة مع فكرة باكستان الموحدة بسبب المبادئ الدينية، لذلك انحازت إلى باكستان، وبالأسلحة التي قدمها الجيش الباكستاني نظمت الجماعة البدر والشمس ورزاكار "Razakars " وخاضت معارك ضارية ضد "الموكتي باهيني" (freedom-fighter) (Marty and Appleby 1991؛ هاشمي 1994) وعملت بشكل وثيق مع الجيش الباكستاني في تنفيذ واحدة من أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ الحديث، وعلى الرغم من أن غلام أعظم ورفاقه ينفون ارتكاب أي خطأ، أو تورطهم في القتل الجماعي عام 1971م إلا أن الجماعة يُنظر إليها بشكل عام على أنها متعاونة مع الجيش الباكستاني، وهناك اتهامات بأن غلام أعظم كان له يد مباشر في المجازر التي ارتكبها الجيش الباكستاني، وأن أفراداً منهم شاركوا البدر في اختطاف وقتل مثقفين بنغاليين في 15 ديسمبر 1971م أي قبل يوم واحد فقط من استسلام القوات الباكستانية في دكا، والنفي الشديد الذي قدمه غلام أعظم وجماعته لم يدفع عنهم الشك، ولهذا وبعد فترة وجيزة من الاستقلال في أبريل 1973م قامت حكومة بنغلاديش بتجريده هو وكثيرين من جنسيتهم بسبب تعاونهم المزعوم مع باكستان. (محمد حميد الله 1968م).

وقادته التطورات السياسية في بنغلاديش في أوائل السبعينات إلى لندن حيث عاش فيها ثماني سنوات تقريبا، وبعد التغيرات السياسية في بنغلاديش في منتصف السبعينات تم السماح له بالعودة إلى دياره في عام 1978م، ومع ذلك، كان عليه الانتظار حتى عام 1991م ليصبح أميرا للجماعة الإسلامية البنغلاديشية، وخاض معركة قانونية مطولة لاستعادة جنسيته في عام 1994م، ثم توقفت أنشطة الجماعة الإسلامية، والأحزاب الإسلامية الأخرى بسبب الحكومة الجديدة التي تولت السلطة بعد استقلال بنغلاديش، وبدأ إعادة تأهيل الجماعة الإسلامية

مع صعود الجنرال ضياء الرحمن إلى السلطة عام 1975م، وبعد اغتيال الشيخ مجيب الرحمن ومعظم أفراد أسرته، كان من أوائل أعمال ضياء الرحمن رفع الحظر الذي فرضته حكومة رابطة عوامي (Awami League) عام 1972م على مشاركة الأحزاب الدينية، بما في ذلك الجماعات الإسلامية، وهذا ما مهد الطريق للجماعة الإسلامية للمشاركة في سياسة الدولة التي عارض تأسيسها عام 1971م باعتباره مزيداً من الانقسام في المجتمع المسلم في جنوب آسيا، واكتسبت الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية الإسلامية المزيد من النفوذ في عام 1977م عندما استبدل ضياء الرحمن العلمانية بـ "الثقة المطلقة والإيمان بالله العظيم" (absolute trust and faith in the Almighty Allah) كأحد أركان الدستور، وبعد وفاة ضياء الرحمن، وفترة قصيرة من حكم القاضي عبد الستار، وصل إرشاد الرحمن إلى السلطة في عام 1982م، واستمر في متابعة عملية الأسلمة مؤكداً على الطابع الإسلامي للدولة فأدخل التعديل الثامن للدستور، وأعطى الإسلام مكانة كبيرة في الدولة، وبدلاً من الترحيب بهذه الخطوة، انتقدت الجماعة الإسلامية الخطوة التي قام بها إرشاد الرحمن، لأنها تعتبرها حيلة لمنع قيام جمهورية إسلامية على أساس مبادئ القرآن والسنة، ومع ذلك، فإن قرار ضياء الرحمن بالسماح للأحزاب الإسلامية بالمشاركة السياسية كان مكسباً كبيراً للأحزاب المهتمة بتحويل بنغلاديش إلى دولة إسلامية (برتيل لينتنر 2002م).

وأشعل انتخاب غلام أعظم لمنصب أمير عام 1991م المشهد السياسي فأطلق مجموعة من المثقفين وأقارب ضحايا الإبادة الجماعية عام 1971م حركة تحت لجنة غاتاك دلال نيرمول (Ghatak Dalal Nirmul Committee) لمحاكمته بتهمة ارتكاب جرائم حرب، فاعتقلته الحكومة لتوليه حقيبة الحزب رسمياً بينما ظلت جنسيته دون حل، وحكمت عليه "محكمة الشعب" (People's Court) بالسجن مدى الحياة، لكنه واجه كافة التحديات إلى أن صدر حكم المحكمة العليا بعدم سحب جنسيته فاستمر أميراً للجماعة حتى ديسمبر 2002م ثم استقال طواعية من المنصب لقضاء المزيد من الوقت مع اتحاد الطلاب الإسلامي بنغلاديش (Islami Chatra Shibir) الجناح الطلابي للجماعة، وإكمال تفسير القرآن، وعلى الرغم من أنه تنحى عن أعلى منصب في الحزب بعد قيادة استمرت لثلاثة عقود، إلا أنه يعتبر المصدر الرئيسي لإلهام وتوجيه الآلاف من أتباع الجماعة الإسلامية، ولهذا يمكن أن ينظر إليه على أنه الأمير الفعلي لسياسة الجماعة الإسلامية (محمد قمر الزمان 1989م).

وأثناء قيادته للحركة الإسلامية في بنغلاديش أدرك غلام أعظم أن الحركة التي كان يقودها بالكاد يمكن أن تنجح بدون مؤلفات ومنشورات كافية، وأن هذا أمر حاسم لتعزيز التطور الفكري والأخلاقي والروحي لأفراد الجماعة، لذلك استمر في دعم الحركة من خلال كتاباته، وركز على ترجمة أعمال المودودي، وكتابة تفسير القرآن، وتأليف مجموعة متنوعة من الكتب بهدف توجيه أفراد الجماعة الإسلامية، فأثبت نفسه ككاتب غزير الإنتاج، واهتمت كتاباته في الغالب بقضايا تتعلق بالإسلام، والحركات الإسلامية، والقرآن، وحياة النبي محمد، والمجتمع، والثقافة الإسلامية، والجماعة الإسلامية، وسياسة بنغلاديش، كما كتب عن مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى

مثل تنظيم الأسرة والعلمانية كأيديولوجية والديمقراطية مقابل الاشتراكية، وحتى الآن نشر أكثر من 70 كتاباً من مختلف الأحجام والأنواع (نور الزمان 1992م).

مساهمات غلام أعظم

الدولة الإسلامية

يمكن فهم وجهة نظر غلام أعظم عن الدولة الإسلامية بشكل أفضل من خلال النظر إلى تأملاته حول الاختلافات بين الفلسفة السياسية الإسلامية، وبين الديمقراطية العلمانية الغربية، لا سيما رؤيته حول سيادة الله، والتي هي الموضوع الرئيسي للفكر السياسي للأستاذ أبو الأعلى المودودي، يشير إلى هذا غلام أعظم فيقول: إن الفلسفة السياسية الإسلامية تتعارض مع الديمقراطية الغربية العلمانية، لأن الأساس الفلسفي للديمقراطية الغربية هو سيادة الشعب، بينما الإسلام ينفي نظرية السيادة الشعبية، ويرسخ في سياسته أساس سيادة الله، وعلوية الشرائع القرآنية كأساس لقيم الدولة الإسلامية، فهو يدل على أن المجتمع المسلم يتمتع بالسلطة السياسية وهكذا يوفر الإسلام الديمقراطية حيث يمكن للمسلمين أن ينتخبوا هيئة تشريعية تتكون من رجال أتقياء يخشون الله، ويسنون تشريعات جديدة بروح القرآن والسنة فقط، أما الديمقراطية الغربية فتتمتع الدولة بحق السلطة المطلقة، بينما في الإسلام تلتزم الحكومة بالالتزام بالحدود المنصوص عليها في القانون الإلهي. (غلام أعظم 1995م).

كما يؤكد غلام أعظم على أن المسلمين مطالبين بطاعة إخوانهم المسلمين في السلطة؛ لأن طاعتهم تابعة لطاعة الله ورسوله، وبالتالي فإن النظام السياسي الإسلامي يختلف عن الأنظمة السياسية الأخرى لأنه يعترف بالقرآن والسنة كمصدر أساسي للقانون، ويجب حل جميع الخلافات بين الحكومة والمحكومين على ضوء الكتاب والسنة، كما يجب أن تكون الأطراف المعنية مستعدة لقبول الحكم بصدق، وبعبارة أخرى، فإن أوامر الله وطريقة الرسول تشكلان القانون الأساسي، والسلطة العليا في جميع شؤون الدولة والمجتمع، وليس هناك مجال على الإطلاق لأن تكون الحكومة في الدولة الإسلامية استبدادية لأن سلطتها مقيدة بشكل صارم بالقرآن الكريم، وممارسات الرسول. ويحتفظ الأشخاص أيضًا الحق في رفع اعتراضات إذا انتهكت الحكومة أو الإدارة تعليمات الشريعة، يؤكد غلام أعظم أن هذا النوع من الدولة الإسلامية هو الذي تسعى الجماعة جاهدة إلى تأسيسه في بنغلاديش. (غلام أعظم 1992م).

والهدف الكامل للدولة الإسلامية، بالنسبة لغلام أعظم هو تطبيق المبادئ الإسلامية للأخلاق في السياسة والاقتصاد والاجتماع وقوانين العقوبات، ووفقا له فإن الهدف المحدد للحكومة في الدولة الإسلامية ذو شقين: إقامة الدين، وتأمين وحماية مصالح المحكومين، وعلى الرغم من أن تأسيس الدين يعتبر هدفاً للحكومة إلا أن الهدف الأكثر أهمية هو تنفيذ العدالة الاجتماعية، يجادل بأن الدولة الإسلامية لا تهدف فقط إلى منع الناس من استغلال

بعضهم البعض، بل إنها تسعى أيضاً إلى حماية حريتهم، والأهم من ذلك، أنها تهدف إلى تطوير نظام يدعم مبادئ العدل والإنصاف والعدالة الاجتماعية، وفي الدولة الإسلامية تستخدم السلطة السياسية للقضاء على جميع أشكال الشر، وتشجيع وتعزيز جميع الفضائل التي ذكرها الله في القرآن الكريم، وفي هذا الصدد، حدد غلام أعظم أربع مجالات واسعة للأنشطة الحكومية وهي: تطوير الأخلاق، والسلوك الأخلاقي على جميع مستويات المجتمع، وإنشاء نظام مالي عادل ومنصف، وتعزيز برامج الرعاية الاجتماعية، ومنع الأنشطة الضارة في المجتمع والقضاء عليها، ونظراً لأن الدولة الإسلامية تقوم على أيديولوجية محددة فإن بعض المناصب العليا في مثل هذه الدولة يمكن أن تكون مؤهلة فقط لشغلها من قبل المسلمين، لكن يحق لغير المسلمين أيضاً الحصول على بعض المناصب البارزة باستثناء المناصب العليا لبعض الأسباب الأيديولوجية، وأهم نقطة يجب ملاحظتها هنا هي أن غير المسلمين سيحصلون على حماية الدولة الكاملة فيما يتعلق بالحفاظ على حياتهم، وشرفهم، وممتلكاتهم، ودياناتهم، وثقافاتهم، وهكذا فإن الدولة الإسلامية بجوانبها السياسية والاقتصادية والإدارية ستفيد المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، ويقول: إن مصير المسلمين وأتباع الديانات الأخرى في بنغلاديش مرتبط بذلك، فما هو مفيد للبلد سيكون مفيداً لجميع فئات الناس بغض النظر عن معتقداتهم الدينية التي يؤمنون بها. (غلام أعظم:1990م).

إنشاء الدولة الإسلامية: الأساليب والأدوات

كيف يمكن إنشاء الدولة الإسلامية؟ يرى غلام أعظم أن أساليب إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي الإسلامي قد حددها النبي حيث جاء ومعه الرسالة الواضحة التي أنزلها الله له، فنظم أولئك الذين آمنوا به، ودربهم على كيفية إقامة النظام الإلهي للمجتمع البشري، ووضعهم في نهاية المطاف في مناصب قيادية لإنجاز رسالته، ونظراً لأنه من المستحيل تطوير وإدارة دولة أو حكومة أو مجتمع على أساس القواعد الإلهية دون أي وسائل مؤسسية، ومعها مجموعة من العمال المنظمين جيداً والملتزمين للغاية، فإنه يولي أهمية خاصة للمسائل التنظيمية، لذلك ينظر إلى الجماعة على أنها وسيلة لتجنيد العمال، وتنظيمهم، وإعدادهم لحركة إسلامية تحول المجتمع على غرار الخطوط المذكورة أعلاه. ومن خلال الجماعة يريد غلام أعظم تجسيد رؤيته للدولة الإسلامية بأنها منظمة وحركة قام بتوجيهها ورعايتها، وتحمل الكثير من الشهادات على الجوانب التطبيقية لأفكاره السياسية، ولها هدف نهائي وهو إقامة دولة إسلامية في بنغلاديش، وأحد الاختلافات الجوهرية مع الجماعات والمنظمات الإسلامية الأخرى النشطة في بنغلاديش اليوم هو أن الجماعة يمكن اعتبارها بحق حركة إحياء تسعى إلى إحداث تحول شامل في المجتمع بما يتوافق مع مبادئ الإسلام كما فهمها وفسرها أبو الأعلى المودودي، ووفقاً لغلام أعظم فإن الجماعة ليست حزباً سياسياً دينياً بالمعنى التقليدي لهذا المصطلح، ولكنها حركة أيديولوجية لتغيير المجتمع وفقاً للمبادئ الإسلامية. "والجماعة ببساطة ليست حزبا سياسيا ولا مجرد منظمة دينية. (غلام أعظم 1997م).

اعتمدت الجماعة لتحقيق أهدافها وغاياتها على برامج وأنشطة تتمحور في أربع نقاط:

الدعوة والتبليغ

وهذا يعني عرض تعاليم الإسلام، ودعوة الناس إلى الطريق الصحيح، ويتضمن هذا على الأقل ثلاثة أهداف رئيسية وهي أولاً: إعادة بناء فكر الإسلام على أساس القرآن والسنة، والنظر في المشاكل المعاصرة والاستفادة من الاجتهاد عند الضرورة. ثانياً: تقديم حلول إسلامية لمختلف مشاكل العصر الحديث، وإظهار أوجه القصور في المفاهيم والأيديولوجيات السائدة. ثالثاً: بذل قصارى الجهد لتعريف الناس بالإسلام حتى يتم تشجيعهم على الانضمام بنشاط إلى الحركات الإسلامية (محمد تزيين مرشد 2001م).

التنظيم والتربية

ويشمل هذا المكون على أولاً: تحديد وتنظيم الأشخاص الصادقين الذين يتقون الله تعالى، ومن ذوي العقلية الإسلامية. ثانياً: تدريبهم على الأنشطة العملية المختلفة ليصبحوا مسلمين حقيقيين وخادمين أكفاء لدينهم. وأخيراً: بناء القيادة الصادقة في المجتمع من خلال تطوير كادر من العمال ذوي الشخصية الأخلاقية العالية (محمد تزيين مرشد 2001م).

الإصلاح الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

وهذا ينطوي على مشاركة واسعة من العمال في الخدمات الاجتماعية وأنشطة الرفاهية، في حين أن الهدف النهائي هو تحفيز الناس على السعي لبناء دولة إسلامية، كما أن الأهداف المباشرة لمثل هذه الأنشطة هي القضاء على الأنشطة غير الأخلاقية، والمعادية للمجتمع، ورفع الحالة الدينية للناس والمجتمع ككل (أحمد خورشيد 1983م).

إصلاح الحكومات والإدارة

من المتوقع أن يسعى الأشخاص المستعدون للاستيلاء على السلطة من أجل استبدال نظام الحكم والإدارة الحالي "غير الإسلامي" بنظام إسلامي، وفي هذ الصدد يرى غلام أعظم أن الجماعة الإسلامية وعمالها يجب أن يفعلوا ذلك أولاً: بتقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بالإدارة الداخلية، والقانون، والسياسة الخارجية، والصحة، والتعليم، ومسائل إنمائية أخرى. ثانياً: وكذلك المساعدة والدعم لانتخاب أشخاص أمناء وأكفاء في مناصب قيادية على جميع المستويات (أحمد خورشيد 1983م).

ومن خلال الدور النشط الذي قام به العمال والقادة المتفانون والمدربون، فقد تمكنت الحركة من استقطاب شعبها من جميع طبقات المجتمع، كما أنشأت أيضاً منصات منفصلة لمختلف المجموعات المهنية والتي حشدت عدداً كبيراً من الناس، مما أعطى مزيداً من القوة لمنظمتها، وعلى الرغم من ذلك ترى القيادة أن هناك حاجة

للتعاون والتنسيق بين الأحزاب والجماعات الإسلامية الأخرى، ولهذا يؤكد غلام أعظم أنه من أجل ضمان انتصار الإسلام، فإن سياسة الجماعة الإسلامية يكمن في التعاون الفعال مع جميع الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى، لا سيما تلك القائمة على الأيديولوجية والمبادئ الإسلامية.

الإسلام والديمقراطية

على عكس النظام الديمقراطي الذي طوره الغرب، فقد توصلت الحركة الإسلامية المعتدلة إلى خطتها الخاصة بالديمقراطية، والتي يطلق عليها الديمقراطية الإسلامية، والسمة البارزة لها الطبيعة الملزمة والمعيارية للقانون الإلهي والوحي كدليل إرشادي للسياسة العامة، فالرئيس الايراني محمد خاتمي، والمفكرون الإسلاميون مثل راشد الغنوشي يجادلون بأن التفسير البراغماتي للنصوص المقدسة، والاعتماد على الديمقراطية الإسلامية هو الطريق الأكثر استقراراً للمسلمين، ومن السمات الأخرى لهذه الحركة: التأكيد على دور الإسلام في المساواة والعدالة مما يمكن الفرد من عصيان الحاكم المستبد، وتسمية البشر كعملاء الله، ومسؤولين عن إدارة مجاله، واحترام الحرية الفردية، وتفسير المفاهيم الإسلامية التقليدية كمفهوم الشورى والإجماع لعكس منظور ديمقراطي، حيث ينظر إلى مفهوم الشورى على أنه يفرض المشاركة الشعبية في الشؤون العامة ويضع الأساس لحكومة تكون مسؤولة، مع إعادة تفسير مفهوم الإجماع ليكون بمثابة أساس لحكم الأغلبية والمجتمع الذي يرتكز على إجماع أكبر عدد، وهذا لا بد أن ينتج نظام حكم أكثر عدلاً وإنصافاً، ومن خلال عمليات إعادة التقييم للعقائد والرموز الإسلامية، اقترح الإسلاميون المعتدلون أن المشاركة الشعبية هي الأساس الشرعي الوحيد للحكومة، أما بالنسبة للعديد من المسلمين فلا تتوافق المبادئ الديمقراطية مع الإسلام فحسب، بل إنها أيضاً تمثل هدفها النهائي، فلا يمكن تحقيق مفهوم المجتمع الإسلامي المثالي إلا من خلال المؤسسات الديمقراطية، والتأكد من أن الحكام مسؤولون عن أفعالهم أمام الشعب (أميتا وويلسون).

وبعد تحليل هذا المفهوم رأى غلام أعظم أن الديمقراطية لا تختلف عن الديمقراطية الإسلامية، لأن وجهة نظره حول السياسة هي عملية يتوصل من خلالها إلى تشكيل الحكومة وتغييرها وتنظيم الناس وغرس صفات القيادة بينهم، ووفقا له، فإن الهدف الوحيد للسياسة لا ينبغي أن يكون الاستيلاء على السلطة فحسب، بل لإدارة شؤون الحكومة بطريقة منظمة تنظيماً جيداً بموافقة كاملة من الشعب، ففي كتابه: "السياسة في بنغلاديش" (Politics in Bangladesh) ذكر بإيجاز وجهة نظره حول طبيعة السياسة في بنغلاديش، والعلاقة بين الإسلام والديمقراطية في البلاد، فبالنسبة له: الديمقراطية هي النظام الذي يتم فيه تشكيل الحكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وتتكون مبادئ الديمقراطية مما يلي:

- يحق للممثلين المنتخبين من قبل غالبية السكان أن يكونوا في السلطة.
- يجب ضمان انتخابات حرة ونزيهة حتى تقبل الأحزاب السياسية المعارضة صحة نتائج الانتخابات.

- من أجل ضمان رفاهية الأمة، يجب أن يتمتع الناس بالحق في الإشارة إلى أخطاء الحكومة، كما يجب تحويل هذا المبدأ إلى جزء أساسي في النظام الديمقراطي حتى تتمكن الأحزاب السياسية أن تلعب دورها بشكل بناء في حدود قانون البلاد.
- إن الاستيلاء على السلطة بأي وسيلة أخرى غير دعم الحكومة يتعارض مع المبادئ الديمقراطية. يجب أن ينص الدستور على المبادئ المتعلقة بتشكيل الحكومة وتغييرها وإدارتها. (غلام أعظم 1993م).

الحرية

يعتبر غلام أعظم الحرية واحدة من أهم حقوق الإنسان الأساسية، وغير القابلة للتصرف، فيؤكد على أن الناس يولدون أحراراً، وأن الفهم التقليدي للحرية على أنها تحرير أمة من براثن الهيمنة الأجنبية، أو الحكم الأجنبي ليس حرية بالمعنى الحقيقي لهذا المصطلح، فتصبح الحرية السياسية بلا معنى إذا كان هناك نظام استبدادي لا يستطيع الناس من خلاله التمتع بحقوقهم الديمقراطية، ولذلك، فإن مجرد الاستقلال عن الحكم الأجنبي، أو حكومة السكان الأصليين لا يضمن أي شيء، وفي هذا الصدد، يشدد على الحرية الفردية ويقول إن الحرية الحقيقية تكمن في تحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي تشمل فرصة أن يعيش المرء حياته بشرف وكرامة، ومراعاة المعتقدات والتقاليد الدينية، وكسب الممتلكات وامتلاكها، فما فائدة الحرية السياسية عند شعب يفشل في التمتع بمثل هذه الحريات الأساسية لحياة الإنسان؟ ولهذا يقترح أن الناس يمكنهم الاستمتاع بطعم الحرية عندما يطبقون القوانين الإلهية، وتكون السلطة في النوع المناسب من الناس. (غلام أعظم 1990م).

وحدة المسلمين

منذ بداية حياته السياسية، كان غلام أعظم مهتماً بوحدة المسلمين، فخلال أيام الهند البريطانية وباكستان، اعتاد البقاء على اتصال وثيق بالمثقفين الإسلاميين والناس المتعلمين في البلاد وخارجها، حيث يؤكد على أن الشعور بالوحدة هو الذي شجعه على معارضة تفكك باكستان عام 1971م وفصل بنغلاديش عنها، فشعر بالفزع عندما رأى أن هناك الكثير من الجماعات الإسلامية داخل البلاد –وعلى الرغم من إمكاناتها– إلا أنها فشلت في تعزيز قضية الإسلام لأنها لا تزال مجزأة، وتم استثمار الكثير من طاقتها في تشويه سمعة بعضها البعض (غلام أعظم 1990م).

كما يرى أن هناك العديد من المؤسسات والجماعات مكرسة لقضية الإسلام، فعلى سبيل المثال: الأحزاب السياسية، وجماعة التبليغ، والمدارس الدينية، والمساجد، والمنظمات الاجتماعية والثقافية، وهذا يعني أن بنغلاديش قدمت فرصة هائلة للإسلام، وهكذا، عند عودته من إقامته في لندن، شعر بأهمية جسر المسافة بينه وبين مختلف الجماعات والمنظمات الإسلامية داخل البلاد، وقد دفعه ذلك إلى كتابة ونشر كتيب عام 1978م بعنوان الوحدة

الإسلامية والحركة الإسلامية، فحدد جميع اللاعبين الرئيسيين في الحركة الإسلامية، وحدد إطاراً تفصيلياً لكيفية تحقيق الوحدة، والتنسيق فيما بينهم، وحصل على استجابة إيجابية من جهات مختلفة، وكان إطاره بمثابة أساس لتطوير اتحاد الأمة في ديسمبر 1981م، وعلى الرغم من أنه لم يستطع فعل الكثير لتحقيق الوحدة المنشودة بين الجماعات الإسلامية، إلا أنه استمر في تسليط الضوء على أهمية الوحدة من خلال كتاباته، وإصدار البيانات، وعقد الحوارات مع المجتمعات العلمية، حيث قدم مقترحات جديدة للوحدة بين المنظمات الإسلامية الإقليمية والدولية، وأرسل مندوبين إلى رؤساء مختلف المؤسسات والأحزاب الإسلامية، وعقد اجتماعات وحوارات مع أصحاب المصلحة لمناقشة الجوانب العملية للوحدة في عام 1998م، ونشر كتيبا آخر مع التسلسل الزمني للأحداث والتطورات منذ عام 1978م، وعلى الرغم من أن الوحدة المقترحة بين الجماعات والمنظمات الإسلامية لم تتخذ أي شكل ملموس، إلا أنه لا يزال متفائلا بشأن هذه القضية (غلام أعظم 1990م).

القومية

القومية هي أساس تشكيل هوية الأمة، ووفقاً لغلام أعظم فإن القومية الإسلامية هي أساس بنغلاديش لأن تقسيم الهند كان على أساس استقلالها، وقد استخدمت الجماعة هذه الحجة لإضفاء الشرعية على مطالبها بإنشاء دولة إسلامية في بنغلاديش، ومع ذلك فإنه واجه تحدياً من قبل أولئك الذين يعتقدون أن دولة بنغلاديش كانت قائمة على العلمانية، لأن السبب المباشر لظهور بنغلاديش في عام 1971م كان مفاجئا، فقد هيمنت عواقب الإبادة الجماعية التي تم ارتكابها غرب باكستان على "المجلس العسكري" في الدفاع عن قرارها بعدم تقاسم السلطة أو الموارد مع باكستان الشرقية وكان كفاح البنغاليين في عام 1971م من أجل البقاء المطلق، ومحاولة بناء نظام حكم علماني، وعلى الرغم من أن شعارات مثل "جاي البنغالية" (Jai Bangla) والنصر للبنغال (Victory to Bengal) لم يكن لها دلالات دينية، إلا أن هناك بعض العوامل المهمة التي أدت إلى استقلال بنغلاديش بما في ذلك سياسات إسلام أباد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التمييزية تجاه البنغاليين، وهذا أحد العوامل في ظهور حركة اللغة البنغالية في 1950–1952م. فشكلت الحركة اللغوية التي سعت في الأصل إلى الاعتراف بالبنغالية كلغة رسمية لباكستان، وبعد ذلك اتخذت شكلاً من أشكال الاحتجاج على المظالم السياسية للشعب ضد الحكام الباكستانيين، وكما ذكرنا سابقاً، لعب غلام أعظم دوراً مهماً في الحركة، لكنه لم يشارك في الكفاح المسلح للبلاد، وفي وقت حرب التحرير كان في باكستان، ولم يعد إلى بنغلاديش إلا في عام 1978م عندما كان ضياء الرحمن في السلطة، في كتاباته وقال انه يلمع خلال فترة حرب تحرير البلد كما لو أن هذه الفترة لم تكن مهمة في تاريخ بنغلاديش (غلام أعظم 1968م).

القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة

يرى أنصار الجماعة والناشطون أن غلام أعظم مصلح اجتماعي وسياسي في بنغلادش، وأنه كان يعرب دائماً عن مخاوفه بشأن النظام الاجتماعي والسياسي السائد، والذي يتميز بالفساد والظلم، والانحطاط الأخلاقي والعنف، وانعدام القانون، حيث ناقش في الكثير من كتاباته مثل هذه الأمراض التي تعاني منها المجتمعات المسلمة بشكل عام، وبنغلاديش بشكل خاص، أما بالنسبة لبنغلاديش فإن جميع المشاكل متعلقة بالافتقار إلى الاستقرار السياسي، والتدهور الأخلاقي للمجتمع، وانعدام الأمن الاقتصادي، ونظام التعليم بلا هدف، ويؤكد أن الحل الحقيقي يكمن في تنفيذ القوانين الإلهية في المجتمع والإدارة، وبحسبه فإن هناك حاجة إلى تنمية وإعداد الناس ليكونوا قادرين على محاربة مثل هذا الحقد في المجتمع، وعلى هذا يرى أنه من المهم تطوير الشباب في البلاد كأفراد صالحين وصادقين يتحملون مسؤوليات دولة أيديولوجية في المستقبل، ويلاحظ أيضا أن النساء حرمن لفترة طويلة من تعاليمهن الإسلامية الحقيقية، وهذا هو السبب في أنهن لا يدركن حقوقهن الممنوحة لهن في الإسلام، والنساء يشكلن 50 ٪ من السكان، ولهذا فإنه من المستحيل إحداث تغيير اجتماعي دون إشراكهن في العملية، لذلك يشدد على الحاجة إلى تزويدهن بمعرفة تعاليم الإسلام، وممارستها حتى يتمكنوا من تعزيز قضية الحركة الإسلامية، وأثبت غلام أعظم نفسه كرجل أفكار وحلول مبتكرة للمشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة، ففي عام 1980م عندما كانت بنغلاديش تحت حكم إرشاد الرحمن العسكري (General) مارست الأحزاب السياسية المعارضة ضغوطا من أجل عودتها إلى الحكم المدني حتى توصل إلى صيغة لتسليم السلطة إلى حكومة مؤقتة، وعلى الرغم من أنه كان هناك نقاش حول جدوى الهيكل المقترح، وكانت الأحزاب السياسية الرئيسية مترددة في إعطاء المصداقية لغلام أعظم إلا أنه في نهاية الأمر تم قبوله من قبل جميع الأحزاب، وقد حظيت الطريقة المبتكرة التي اقترحها لنقل السلطة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل حكومة تصريف الأعمال عام 1990م بإشادة على الصعيدين المحلي والدولي (غلام أعظم 1968م).

خلاصة

يتضح من المناقشات السابقة أن غلام أعظم كان شخصية مؤثرة في سياسة بنغلاديش، فمنذ عودته إليها كان يكافح لجعلها دولة إسلامية، ولهذا نشط في دعوته، وعمل على انتصار الفكر الإسلامي لتحرير فكر المجتمع البنغلاديشي، وعلى الرغم من أنه في معظم حياته السياسية ظل خارج المجال العام وظل وضعه غير معلن، إلا أنه عمل كموجه فكري، ومنظر، وقائد حقيقي لسياسة الجماعة، فظل مثيراً للجدل لدوره المزعوم في حركة تحرير بنغلاديش، بينما تأثيره في سياسة بنغلاديش واضح تماماً، حيث تشير الأحداث الأخيرة في بنغلاديش ونتائج الانتخابات الوطنية إلى التأثير المتزايد لغلام أعظم وجماعته على المجتمع، إضافة إلى أن جماعته حصلت في انتخابات عام 2000م على 17 مقعداً برلمانياً، كما أنه من المستحيل تحديد مقدار الدعم الذي حصلت عليه الجماعة لأنها كانت جزءاً من تحالف ضد رابطة عوامي (awami league) لكن مقاعدها البرلمانية السبعة عشر تشير إلى زيادة

كبيرة في نفوذها السياسي في البلاد، وهذا يعني نجاحاً غير مسبوق لحزب كان خارج السياسة البنغلاديشية لفترة طويلة (غلام أعظم 1978م).

وبغض النظر عن هذه النجاحات إلا أن الجماعة أظهرت أيضاً نضجاً كبيراً وقوة تنظيمية، فقد برز باعتباره الحزب السياسي الأكثر انضباطاً وتماسكاً في البلاد، في حين أن جميع الأحزاب السياسية الأخرى ابتليت بصراعات داخلية، وانقسامات مع كل تغيير سياسي، بينما هذه الجماعة لم تشهد أي أزمة من هذا القبيل حتى الآن، وكذلك فإن السمة البارزة للانتخابات البنقلاديشية وجود انشقاقات بين الأحزاب والتكتلات السياسية، إلا أن الملاحظ أنه لم ينشق أي ناشط من هذه الجماعة، وبدلاً من ذلك تمكنت الجماعة من زيادة أعضائها بشكل مطرد على مر السنين، ما يوحي بأن نهج غلام أعظم في تدريب أفرادها والهدف الواضح لهم كان فعالاً في إعداد كوادر ملتزمة بمبادئها الحزبية.

ومع كل هذه المسيرة السياسية الحافلة لغلام أعظم، إلا أن هناك عددا من التناقضات في سياساته وممارساته، حيث يؤكد وبقوة أن الجماعة ليست حزبا سياسياً متعطشا للسلطة فهي تسعى للحصول عليها من أجل تجسيد رؤيتها للدولة الإسلامية، ويؤكد كذلك أنه بما أن الجماعة تعمل بخطة طويلة الأجل، فإنها لا تطمح للاستيلاء على السلطة، أو تقاسمها مع الآخرين طالما أن القوى العاملة ملتزمة بأيديولوجيا العقل والفكر الإسلامي، والمفهوم من هذا الكلام أن هذه هي السياسة المعلنة للجماعة، لكن بعد فترة وجيزة من الانتخابات العامة الأخيرة، انضم اثنان من القادة المركزيين للجماعة، وهما الأمير الجديد "ماتيور الرحمن نظامي" وكذلك الأمين العام "علي أحسن مجاهد" إلى الحكومة كوزراء في مجلس الوزراء، مما جعل الجماعة شريكاً في الحزب الوطني البنغالي في حكومة ائتلافية. وعلى الرغم من أن حزب (Bangladesh Nationalist Party) ليس حزباً إسلامياً، ولم يلتزم بالسير على غرار ما تراه الجماعة، إلا أن قرار الجماعة بتقاسم السلطة مع هذا الحزب كان بمثابة مفاجأة للعديد من المراقبين والمحللين السياسيين، وهناك اعتقاد بأن مثل هذا القرار الرئيسي لم يتم اتخاذه دون أي استشارة أو تأييد من غلام أعظم، باعتبار أنه لا يزال منظراً للجماعة، والزعيم الفعلي لها، والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن قادة هذه الجماعة في الحكومة قد فشلوا في ثني الحزب القومي البنغالي عن اتباع سياسات غير ديمقراطية وغير أخلاقية، فعلى سبيل المثال: الأعمال القمعية المختلفة، وتسييس الإدارة، وعزل الرئيس المنتخب، وبدلاً من ذلك ساعدوا الحزب في هذه الأمور، كما دعموا الحكومة في سن تشريعات غير ديمقراطية وغريبة تُعرف باسم مشروع قانون التعويض (الذي يحرم الضحايا من الحق في طلب الإنصاف من المحاكم) والذي أثار انتقادات شديدة داخل الدولة وخارجها، وفي الحقيقة فإن مثل هذا الدور لقيادة الجماعة، والدعم الأعمى للأعمال التي يقوم بها حزب (Bangladesh Nationalist Party) يثير العديد من الأسئلة حول مدى مصداقية الجماعة فيما يروجونه من

الدعوة إلى الخير، ومنع الشر في المجتمع، لأنه من الواضح هنا أن نواب الجماعة بشكل عام والوزيران بشكل خاص فشلوا في الارتقاء إلى مستوى التوقعات الشعبية (غلام أعظم 1992م).

وهذا يفسر ولو بشكل جزئي، لماذا وعلى الرغم من كل هذه المكاسب، إلا أن غلام أعظم وقاعدة دعم الجماعة لا تزال ضيقة. بالإضافة إلى ذلك، فلا زالوا يواجهون عدداً كبيراً من التحديات، منها أنهم لم يتخلصوا من الانتقادات بسبب ما حدث في عام 1971م، كما أن القوى المعارضة للجماعة لا زالت قوية بعد، والأهم من ذلك كله يبدو أن "الأيديولوجية الأصولية" للجماعة تتعارض إلى حد ما مع رغبات غالبية السكان في بنغلاديش، ووفقاً لمسح حديث، فإن السكان يريدون رؤية المتعلمين المعاصرين في السلطة وهذا يعني أن غلام أعظم لم يتمكن ولا حزبه من تغيير التصور السلبي العام تجاه الجماعة، وبالتالي توسيع نطاق قبولها بشكل كبير بين الجماهير، ولهذا أثارت تعليقات قيادة الجماعة مثل "لم نرتكب أخطاء عام 1971م" غضب القوى الوطنية، ووسعت الفجوة بين الجماعة وبين عامة الناس، ويبقى أن نرى كيف يتصدى غلام أعظم وقيادة الجماعة الجديدة لهذه التحديات في المستقبل.

References

Ahmed Khurshid. 1983. *The Nature of the Islamic Renaissance*. New York: Oxford University Press.

Ahmed, Emad Al-Din and Nasreen. 1990. *Islam in Bangladesh*. "Asia Questionnaire.

Amita and Wilson, n.d, *Postcolonial States in South Asia: Democracy and Identity*. London: Curzon.

Bertil Lintner. 2002. *Religious Extremism and Nationalism in Bangladesh*, London: Krum Helm.

Ghulam Azam. 1968. *Guide to the Islamic Movement*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1973. i.e., *The Way of the Muslims of Bangladesh*, Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1978. *Islamic Unity and the Islamic Movement*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1990. *Principles of Action of the Islamic Group*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1990. *The Future of Bangladesh and the Islamic Group*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1992. *Bangladesh and Jamaat-e-Islami*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1993. *Politics in Bangladesh*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1993. *National Reconstruction Appeal*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1995. *National Bangladesh*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____. 1997. *As Seen by Maulana Maududi*. Dhaka: Adhunik Prakashan.

_____, 2000, *The Four Points Program for Muslim Rulers as mentioned in the Holy Quran*.

_____. 2002. *Methods of Establishing the Caliphate of God*. Dhaka: Kamiyab Publications.

Hugh Evans. 2001. *Bangladesh: An Unstable Democracy*. Chicago: University Press.

Ibrahim Karwan. 1997. *The Islamic Dilemma*, London: International Institute for Strategic Studies.

Razia Akhtar. 1994. The Islamic Group in Bangladesh Politics: Challenges and Prospects in Hussin Mutalib & Taj ul-Islam Hashmi (ed.). *Islam, Muslims and the Modern State*. London: Macmillan.